



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة  
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

**كلمة السيد محمد بن عبد القادر**

**اجتماع فريق العمل الثاني للحكومة المنفتحة**

**والمبتكرة التابع لمبادرة الحكامة لدول**

**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة**

**التعاون والتنمية الاقتصادية**

**MENA-OCDE**

**"القيمة العالمية للحكومات"**

دبي 13 فبراير 2018

## بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس فريق العمل للحكومة المنفتحة والمبتكرة،

السادة نواب رئيس فريق العمل،

السادة خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك اليوم في أشغال اجتماع فريق العمل الثاني للحكومة المنفتحة والمبتكرة التابع لمبادرة الحكامة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظم على هامش القمة العالمية للحكومات. كما أود أن أنوه بأشغال هذه القمة المتميزة، وأهنئ حكومة دبي على المواضيع الراهنية التي تمت مناقشتها خلال جلسات هذا الملتقى الدولي.

وإنني إذ أتشرف بالمشاركة في هذا اللقاء الذي سيخصص للحوار وتبادل الرأي والخبرات حول مواضيع محورية في المجالات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة والحكومة الرقمية والمبتكرة، لأنتهز هذه الفرصة لأعرب باسم الحكومة المغربية، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي ما فتئت تبذلها منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية بمعية شركائنا من الدول الأقران، في سبيل مواكبتنا في هذه الأوراش.

ولا يسعني في هذا الصدد، إلا أن أنوه بدعم شركائنا المتواصل خلال هذا المسار، لاسيما في إطار مبادرة الحكامة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية MENA-OCDE .

والمملكة المغربية التي شاركت في هذه المبادرة منذ انطلاقتها عبر رئاسة ولايتها الثالثة إلى جانب إسبانيا، قبل أن تنتقل الرئاسة إلى كل من تونس وإسبانيا، لتؤكد انخراطها التام وعزمها على تقوية أو اصر هذه الشراكة الهادفة إلى مواكبة دول منطقتنا في تجسيد أهداف المشاريع الإصلاحية ومساعدتها على الالتحاق بالنوادي الدولية والانخراط في المبادرات العالمية.

### حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرط المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في مسار من الإصلاحات على المستويات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مكنت المملكة من تشكيل نموذجها التنموي الخاص، الذي يتميز بأصالته وانفتاحه على الحداثة، مع جعل المواطن في صلب الانشغالات.

وقد مكنت التراكمات والمكتسبات التي تم تحقيقها في شتى المجالات، من ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز الشروط المسبقة لاستشراف المستقبل

بآليات حكامه جیده وجديدة قادرة على استيعاب الطموحات المتجددة للمواطن المغربي. وفي هذا الإطار، تم الانفتاح على تجارب دولية رائدة في هذا المجال، وعلى إمكانية تقييم هذه الجهود على ضوء المعايير الدولية. من هذا المنطلق، ووعيا منها أن مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP) تعتبر إطارا لتعزيز مكاسبها، جاءت مساعي الحكومة المغربية للانضمام إلى هذه المبادرة، كنموذج فعال للحكومة الجيدة وكوسيلة لتعزيز ثقة المواطن في الحكومة.

وفي هذا المسار، باشرت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، انطلاقا من المهام المنوطة بها كجهاز حكومي مكلف بدعم الشفافية في التدبير العمومي، المشاورات مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من أجل التأكد من شروط ومسطرة الانضمام وتقييم مدى استيفاء المغرب للمعايير المعتمدة في هذا الإطار.

واعتبارا للطابع الأفقي الذي تكتسيه عملية الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وحرصا منها على إشراك مختلف مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، قامت الوزارة بإحداث لجنة وطنية، أسندت إليها مهمة تفعيل " الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة " من خلال تقييم قابلية المغرب للانضمام إلى هذه المبادرة ومدى تقدم مسلسل الانخراط.

حيث عقدت عدة ورشات واستشارات منتظمة، بتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وخبراء من بعض الدول الأعضاء في المبادرة، توجت بإعداد تقرير حول الحكومة المنفتحة لتقييم التزامات المغرب في هذا المجال، واقتراح توصيات لتحسين الجهود المبذولة والهادفة إلى استيفاء شروط الانضمام إلى المبادرة.

وقد تككلت هذه المشاورات بتقديم رسالة نوايا انضمام المملكة المغربية إلى هذه الشراكة خلال القمة العالمية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) بباريس خلال شهر دجنبر 2016. كما قامت اللجنة بإعداد مشروع برنامج عمل وطني يتضمن التزامات واضحة تستجيب لأهداف المبادرة. وقد تم تقديم هذا المشروع خلال المجلس الحكومي المنعقد في نونبر 2017.

وللتذكير، فإن المغرب استوفى مجمل شروط الانضمام للمبادرة، لاسيما بعد التقدم الملموس والهام الذي حققته بلادنا في إقرار حق الحصول على المعلومة، فنحن بصدد المرحلة الأخيرة لإصدار القانون المتعلق بالحصول على المعلومة بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بمجلسيه. ومن الأكيد، أن المصادقة على مشروع هذا القانون والشروع في إنجاز برنامج العمل المتعلق بتنفيذه، سيسمح بتأهيل المغرب للعضوية في المبادرة الدولية المتعلقة "بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)".

وتجدر الإشارة أن المملكة المغربية هي البلد الوحيد الذي أعد برنامج عمل قبل انضمامه لهذه الشراكة، وهي المبادرة التي نوه بها مختلف الفاعلون. من جهة أخرى، فقد شارك المغرب في إعداد التوصية الخاصة بالحكومة المنفتحة المنبثقة عن لجنة الحكامة العمومية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما قدم ترشيحه للانضمام إليها، وذلك بهدف دعم برنامج العمل الوطني الذي أعده في هذا الصدد، ولتعزيز مختلف المبادرات والجهود المبذولة لتحسين الحكامة العمومية، ولدعم الشفافية، والنزاهة، والتحديث والابتكار بالقطاع العام، وكذا للدفع قدما بالحكومة الرقمية.

### حضرات السيدات والسادة،

إن الانخراط الإيجابي للمغرب في توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ليس وليد اليوم، فقد سبق للمملكة أن تفاعلت بشكل بناء وتلقائي مع توصياتها المتعلقة باستراتيجيات الحكومة الرقمية. وتسعى هذه التوصية لتعزيز الشفافية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، والرفع من فعالية ونجاعة الإدارات العمومية. وعلى إثر انضمام المغرب لهذه التوصية، فقد خضع لتقييم من طرف الأقران وخبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سيتوج بإعداد تقرير حول الحكومة الرقمية بالمغرب في غضون شهر أبريل.

وانطلاقاً من إدراكنا لأهمية الابتكار بالإدارات العمومية، ولامتداداته الأفقية وانعكاس آثاره على المرتفق سواء تعلق الأمر بالمواطن أو المقاول، نسعى لجعله دعامة محورية ورئيسية للرفع من فعالية الإدارات ولضمان إتقائية المشاريع القطاعية وتنسيق العمليات الإصلاحية للمرفق العام، ولتطوير سبل ونماذج مبتكرة لتقديم الخدمات العمومية ولتعزيز الشفافية والمشاركة المواطنة.

### حضرات السيدات والسادة،

إن اعتماد نهج يقوم على الانفتاح على التجارب الرائدة، والحوار المستمر والمشاورات مع الهيئات والمنظمات الفاعلة في المجالات ذات الصلة، أساسي لضمان النجاح في أي مشروع هيكلي، ولذلك فإننا نعتبر أن هذه الاجتماعات تشكل فرصة للتأسيس لحكومة عمومية قائمة على مبادئ الحكومة المنفتحة والحكومة الإلكترونية والابتكار. فكل هذه الآليات تشكل فرصة للعمل بشكل مختلف وأفضل من أجل إصلاح الإدارة العمومية وتحسين جودتها.

وفي ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أن أجدد خالص الشكر والتقدير للقائمين على تنظيم القمة العالمية للحكومات على دعمهم ورعايتهم لفعاليات أشغال اجتماع فريق العمل الثاني المعني بالحكومة المنفتحة

والمبتكرة التابع لمبادرة الحكامة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول  
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما أشيد بالدور المسؤول والجاد لفريق العمل الثاني وكفاءته، متمنيا  
لأشغالنا كامل التوفيق والنجاح.